

تونس في 25 جانفي 2019



قرار



إن مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري،

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 27 جانفي 2014 وخاصة أحكام الفصلين 24 و 47 منه،
وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المصدق عليها بمقتضى القانون عدد 92 لسنة 1991 المؤرخ في 29 نوفمبر 1991 وخاصة المادة 3 فقرة 1 والمادة 16 منها،
وعلى القانون عدد 92 لسنة 1995 المؤرخ في 09 نوفمبر 1995 المتعلق بإصدار مجلة حماية الطفل وخاصة أحكام الفصلين 1 و 6 منه،
وعلى المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال وخاصة الفصول 13 و 14 و 24 منه والفصل 2 و 8 من ملحقه المتعلق بحماية الأطفال وحقوقهم،
وبعد الاطلاع على تقرير وحدة الرصد بالهيئة الوارد على مجلسها بتاريخ 21 ديسمبر 2018 والمتعلق بحلقة برنامج "إصحح معنا" التي تم بثها على القناة التلفزيية الخاصة "التاسعة" بتاريخ 18 ديسمبر 2018 على الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة، والذي تبين من خلاله أنه تم في إطار فقرة "المحقق بلال" استضافة طفلة صحبة والدتها لعرضهما على جهاز كشف الكذب ودار بينهم الحوار

وعلى كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزيونية خاصة وخاصة الفصول 13 و 14 و 24 منه والفصل 2 و 8 من ملحقه المتعلق بحماية الأطفال وحقوقهم،
وبعد الاطلاع على تقرير وحدة الرصد بالهيئة الوارد على مجلسها بتاريخ 21 ديسمبر 2018 والمتعلق بحلقة برنامج "إصحح معنا" التي تم بثها على القناة التلفزيونية الخاصة "التاسعة" بتاريخ 18 ديسمبر 2018 على الساعة الثامنة وخمس وأربعين دقيقة، والذي تبين من خلاله أنه تم في إطار فقرة "المحقق بلال" استضافة طفلة صحبة والدتها لعرضهما على جهاز كشف الكذب ودار بينهم الحوار

التالي:

يتوجه بلال المساوى إلى الأم قائلا: "باش نسائلك سؤال ماما نحب الحقيقة مريم بنتك؟"
فتحبيب والدة مريم مع رفع كتفهما: "بنني" ليشتعل جهاز كشف الكذب وهي تعيد الإجابة: "بنني"
لكن يتواصل إنذار جهاز كشف الكذب وتضع الطفلة مريم يدها على وجهها وتنحنى برأسها نحو الطاولة فيما يواصل بلال المساوى حديثه مع أمها "قاعدة تكذب عليا، راك قاعدة تكذب عليا"
فتحبيب الأم بصوت خافت مع تواصل انحناء الطفلة لرأسها ومحاولة تغطية وجهها: "ماهيش بنني"

بلال الميساوي: "مريم اناهى امك؟" تشير الطفلة مريم باصبعها الى امها: "هذه امي" ... ثم تعيد القول: "هذه..تى هذه هذه" (وسط مواصلة انذار جهاز كشف الكذب) بلال الميساوي: "باھي خلي نسائلها مدام انتي امها ؟" الام: " لا" بلال الميساوي: "شسمها امها الحقيقة؟" الام مستنكرة: "مانعرفش ! لا" فتقول الطفلة بصوت خافت: "کوثر کوثر" فتقول الام: "لقيتك أنا " حينها تقول الطفلة: "ياکوثر" فيتدخل بلال الميساوي: "مدام کوثر انتي لوچت على بوها وامها؟" فتجيب الام: "ما لقيتهمش" يقول بلال الميساوي: "ما لقيتهمش شكون ولدك شكون ولدك الاصلی سيف ولا مريم؟" تجيب الام: "سيف ولدى" فيقول بلال الميساوي : "مريم وين لقيتها بالضبط؟" تقول الام: "لقيتها قدام الدار" ثم تضحك: "قدام الباب" يتدخل بلال الميساوي قائلاً: "شكون تحب تشرى له دبش العيد هي ولا سيف؟" فتجيب الام: "لا لا نشري الى سيف" يواصل بلال الميساوي: "سيف اكاھو .. في الليل شكون تحب يرقد بحذاك مريم ولا سيف؟" فتجيب الام: "هوما عندهم بيت اما المکث نحب سيف سيف" فيقول بلال الميساوي même pas "تحيها ترقد بحذاها حتى في الليل" حينها تدخل الطفلة في نوبة من البكاء نتيجة الضغط النفسي الذي تعرضت له دون مراعاة لسنها ولدرجة نضجها بما يمس من مصلحتها الفضلى في حين يواصل المعلق بالبرنامج بلال الميساوي الضحك على ردة فعلها بمشاركة الام.

وحيث تم توجيهه إعلام بمخالفة إلى الممثل القانوني لقناة التاسعة للحضور والاطلاع على ملف المخالفة المنسوبة إلى القناة والإدلاء بملحوظاته الكتابية بشأنها في أجل لا يتجاوز 7 أيام من تاريخ توصله بالإعلام تطبيقاً لأحكام الفصل 38 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011،
وحيث ورد على الهيئة جواب الممثل القانوني لقناة بتاريخ 7 جانفي 2019، والذي تمسّك فيه بأنّ القناة تحصلت على موافقة والدي الطفلة على محتوى الفقرة قبل التصوير وأنّ الجهاز الذي تم استعماله ليس جهاز كشف كذب بل هو لعبة وتمثيل،
وحيث أنّ ما تم الدفع به من قبل الممثل القانوني لقناة من أنه تم الحصول على موافقة والدي الطفلة المشاركة في البرنامج التلفزيوني وبأنّ الأمر تم في إطار "لعبة وتمثيل" وبأنّ "الجهاز ليس جهاز كشف كذب" مردود عليه ضرورة أنّ تقييم ما إذا كان إطار مشاركة الطفل وطريقة مشاركته في البرامج من شأنه المسّ بمصلحته الفضلى من عدمه، تحكمه المواثيق الدولية ذات الصلة والقوانين والتراتيب الجاري بها العمل. وقد ثبت من خلال ردة فعل الطفلة بأنه تم تعريضها لضغط نفسي مبالغ فيه وكان في اعتقادها بأنّها والدتها كانتا تتعرضان لاختبار جهاز كشف الكذب.
وحيث أنّ موافقة والديها و حتى حضور والدتها معها في البرنامج لا يمكن أن يكون مبرراً للقبول بتعریض طفل مثل ذلك الضغط، إذ لا تأخذ موافقة الولي بعين الاعتبار إذا ما ثبت عدم مراعاة مصلحته الفضلى التي يجب أن تكون هدف كل مضمون إعلامي يتعلق به.

وحيث أن ما تضمنته فقرة "المحقق بلال" بحلقة برنامج "اضحك معنا" التي تم بها بتاريخ 18 ديسمبر 2018 يشكل خرقاً لمقتضيات الفصل الخامس من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 الذي يؤكد على ضرورة حماية الطفولة والالفصل 13 و 14 و 24 من كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزيية خاصة و الفصول 2 و 4 و 8 من ملحقه المتعلقة بحماية الأطفال وحقوقهم والتي تقتضي ضرورة مراعاة المصلحة الفضلى للأطفال و عدم الإساءة لهم وتجنب تعريضهم للأذى النفسي،

وحيث سبق وأن اتخذ مجلس الهيئة بتاريخ 28 نوفمبر 2018 قراراً يقضي بتسليط خطبة مالية على القناة التلفزيية الخاصة "التابعة" في شخص ممثلها القانوني قدرها عشرون ألف دينار (20.000) د) لما تضمنته حلقة "عندى مانقلك" التي تم بها بتاريخ 2 نوفمبر 2018 من خروقات تناول من المصلحة الفضلى للأطفال وذلك عملاً بأحكام الفصلين 5 و 29 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 و بأحكام الفصول 13 و 14 و 24 من كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قنوات تلفزيونية خاصة، حيث عرضت خلالها حالة تم التطرق فيها إلى قضية نفي نسب تم نشرها من قبل الضيف الحاضر ضد طليقته بخصوص أطفاله منها والكشف عن نتائج التحليل الجيني المأذون به من قبل المحكمة بما يعرضهم للوصم الاجتماعي ويمس من مصلحتهم الفضلى،

وحيث أن ما سلف بيانه يجعل القناة في حالة عود على معنى أحكام الفصل 29 من المرسوم

عدد 116 لسنة 2011،

وحيث تقتضي أحكام الفصل 29 سالف الذكر في فقرته الثالثة أنه "في حالة العود يمكن للهيئة أن تقرر عقوبة مالية تكون متبوعة عند الاقتضاء بتوقف الإنتاج أو البث بصفة مؤقتة أو نهائية" ،

وبناء على ما سبق بيانه واستناداً إلى أحكام الفصلين 5 و 29 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 02 نوفمبر 2011 و المتعلق بحرية الاتصال السمعي و البصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي و البصري،

وبعد التداول في جلسته المنعقدة بتاريخ 21 جانفي 2019

قرّر

تخطئة قناة "التابعة" في شخص ممثلها القانوني بمبلغ قدره عشرة آلاف دينار (10.000 د) وإيقاف فقرة "المتحقق بلال" من برنامج "اضحك معنا" لمدة أسبوعين من تاريخ توصل الممثل القانوني للقناة بالقرار وسحب الفقرة موضوع المخالفة من الموقع الإلكتروني للقناة ومن جميع صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لها، وعدم إعادة بثها أو استغلالها، نظراً لما تضمنته من انتهاك لمصلحة الطفل الفضلى على معنى الفصل 5 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011 و الذي يؤكد على ضرورة

حماية الطفولة و الفصول 13 و 14 و 24 من كراس الشروط المتعلق بالحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزية خاصة والفصل 2 و 4 و 8 من ملحقه المتعلق بحماية الأطفال وحقوقهم، والذي يمثل عوداً على معنى الفقرة الثالثة من الفصل 29 من نفس المرسوم عدد 116 لسنة 2011 وذلك باستضافة طفلة صحبة والدتها لعرضهما على جهاز كشف الكذب وإيهامها بأنّها ليست ابنتهما وتعرضاها للضغط النفسي دون مراعاة لسنها ولدرجة نضجها ووضحك المعلق بالبرنامج بمشاركة الأم على ردة فعلها المتمثلة في دخولها في نوبة من البكاء.

عن مجلس الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري

الرئيس

النوري الجمي

